ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار السابع – العدد خمسة وستون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2024م
www.ajsp.net

"المسؤولية الجزائية الناتجة عن استخدام الدرونز في النظام السعودي"

إعداد الباحثة:

الدكتورة أمل خلف سفهان الحباشنة

أستاذ القانون الجنائي المساعد

قسم القانون – كلية الشريعة والقانون – جامعة تبوك – المملكة العربية السعودية

https://doi.org/10.36571/ajsp6517

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار السابع – العدد خمسة وستون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2024م
www.ajsp.net

الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على المسؤولية الجزائية التي تعد أحد أنواع المسؤولية التي تتحقق نتيجة ما يقع من أفعال مست أو شكلت اعتداء ،وهذه المسؤولية التي تترتب على استخدام الدرونز في النظام السعودي ككيان ذكاء اصطناعي، وإلى أي مدى تتحقق المسؤولية الجزائية عن الأفعال التي تنجم عن استخدام الدرونز من أفعال وتشكل اعتداءاً أياً كان نوعه مادي أو معنوي بالأفراد والممتلكات وبالمجتمع بشكل عام ،و نظراً لخطورة بعض الأفعال والتي تشكل أفعالاً مجرمة في القانون كان لزاماً البحث بمدى توافر المسؤولية الجزائية لتوقيع العقوبة ، و مدى تطبيق القواعد العامة على الأفعال التي تنجم عن استخدام الدرونز، في القانون الداخلي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي التأصيلي وذلك من خلال التعرض بالتحليل والتأصيل للمسؤولية الناتجة عن استخدام الدرونز، حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى مطلبين، تعرض المطلب الأول لماهية الدرونز في النظام السعودي وقسم هذا المطلب الى فرعين الفرع الأول تحدث عن التعريف بالدرونز وخصائصها وأهميتها أما الفرع الثاني تطرق للقواعد القانونية الناظمة لاستخدام الدرونز في أنظمة المملكة العربية السعودية، وفي المطلب الثاني تناول الأساس القانوني للمسؤولية الجزائية الناجمة عند استخدام الدرونز في النظام السعودي في فرعين الأول تحدث حول الأنماط الجرمية التي تقع من الدرونز أما الفرع الثاني فموضوعه المسؤول عن الأفعال الناجمة عند استخدام الدرونز والجزاءات المقررة في النظام السعودي ثم اختتمت هذه الدراسة ببيان أهم النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها تلك الدراسة بوضع قانون خاص لمكافحة هذه الجرائم استقراراً للمراكز القانونية أو إجراء بعض التعديلات القانونية في القوانين ذات العلاقة .

الكلمات الافتتاحية: الدرونز، الطائرات المسيرة، الطائرات بدون طيار، الذكاء الاصطناعي، المسؤولية الجزائية، النظام السعودي.

المقدمة

تعتبر المسؤولية الجزائية للدرونز من القضايا العصرية وحديث الساعة ومهمة الفكر الجنائي المعاصر للتصدي لموضوعاته القانونية، على صعيد الاستخدام من جانب ومن جانب آخر المسائل القانونية الناتجة عن استخدام الدرونز إذا تسببت بأضرار جراء اعتداءات تشكل جرائم أياً كان نوعها، وتحديد المتسبب في الاعتداء وتحديد العقوبات بناء على تقرير المسؤولية الجزائية وبناءً على شخصية المسؤولية، وشخصية العقوبة، وفي ظل ما يطلق عليه مبدأ الشرعية الجنائية، والتي تهدف لتحقيق حماية الأفراد والمجتمع.

إن التعرض للدرونز(الطائرات بدون طيار) بالتحليل القانوني يتجلى في بيان ما يترتب من مسؤولية جزائية لأدوات الذكاء الاصطناعي و على وجه الخصوص الدرونز كأداة من أدوات الذكاء الاصطناعي في المجالات المدنية ، ذلك أن الأفعال المجرمة التي تنتج عن استخدام الدرونز تثير إشكاليات قانونية بالنسبة لأجهزة العدالة عند تطبيقها لأحكام الشرع وما ورد بالأنظمة التعزيرية في ظل ظهور النماذج الجرمية المتعددة والمتطورة المواكبة للتطورات المتسارعة ، والسؤال الذي يطرح نفسه مدى التنبؤ من المنظم السعودي بالمسؤولية الجزائية لهذه الكيانات وما مدى استطاعة النصوص التجريمية العامة لمواجهة الأفعال المجرمة الناتجة عن استخدام الدرونز وهل يوجد نصوص ترتب المسؤولية الجزائية أم هل تكفي النصوص التقليدية أم أن هنالك حاجة لإيجاد تنظيم قانوني لكيانات الدرونز التي أصبح استخدامها بشكل كبير في كافة القطاعات ، الأمر الذي يفرض التعرف على ماهية الدرونز؟ وخصائصها وأهميتها؟ وما هي القواعد القانونية الناظمة لاستخدام الدرونز في أنظمة المملكة العربية السعودية؟ ومن جهة أخرى يثور تساؤل حول ما هو الأساس القانوني للمسؤولية الجزائية الناجمة عند استخدام الدرونز في النظام السعودي؟ ومن المسؤول عن الأفعال الناجمة عند استخدام الدرونز؟ وماهي الجزاءات المقررة في النظام السعودي؟

مشكلة الدراسة: تبرز إشكالية الدراسة في بيان مدى تحقق المسؤولية الجزائية على الأفعال المجرمة الناتجة عن استخدام الدرونز ومن هو المسؤول، وما هو الأساس القانوني للمسؤولية الجزائية وهل من إشكالات في كيفية التأسيس للمسؤولية، كذلك إلى أي مدى يمكن مواجهة هذه الأفعال بالتجريم في إطار النصوص القانونية الحالية في ظل الازدياد الكبير في استعمالها.

أسئلة الدراسة: سعت الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هي القواعد القانونية الناظمة لاستخدام الدرونز في أنظمة المملكة العربية السعودية وما مدى كفايتها؟
2- ما مدى توافر المسؤولية الجزائية الناتجة عن استخدام الدرونز في الأنظمة السعودية وعلى ماذا أسست؟
3- ما هو المنهج الذي تبناه المنظم السعودي بشأن جزاء من تتوافر بحقه المسؤولية الجزائية؟

أهداف الدراسة: سعت الدراسة لبيان الأهداف التالية:

1- بيان أهمية معرفة القواعد القانونية المنظمة لاستخدام الدرونز.
2- محاولة تأسيس وتأصيل المسؤولية الجزائية في عدة أفعال عن غيرها من الأفعال.
3- التعرف على الجزاءات التي تترتب عليها المسؤولية الجزائية.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة بنطاقين: نطاق علمي ونطاق عملي

الأهمية العلمية: نتيجة للتقدم العلمي المستمر في مجال الذكاء الاصطناعي وتحديداً الدرونز ونظراً للاستخدامات الكثيرة والكبيرة لهذه التقنيات ، كان لا بد من مواكبة هذا التطور من جانب آخر وهو التشريع أو القانون والنظام ،على الصعيدين العالمي والوطني ، وبسبب عدم وجود هذه التشريعات المتخصصة ،جاءت هذه الدراسة للبحث في جمع وتأسيس للمسؤولية الجزائية والتي هي الأخطر لتعلقها باعتداءات ماسة وعلى قدر من الخطورة ، وقد تسهم الدراسة في تحقيق المعرفة التراكمية و تطوير الباحثين أفكار جديده ،وتزويد مراكز البحث العلمي بدراسة تسلط الضوء على المسؤولية الجزائية الناتجة عن استخدام الدرونز وتحديدها في ظل غياب تنظيم قانوني لهذه الكيانات كأحد أنواع الذكاء الاصطناعي الذي اجتاح الحياة العسكرية والمدنية وتحديداً ما عنت به الدراسة وما يطلق علي العدالة التنبؤية .

الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية من خلال بيان أهمية معرفة مدى تحقق المسؤولية الجزائية وتأسيس فكرة المسؤولية عن الأفعال الناتجة عن استخدام الدرونز، وماهي الأنماط الجرمية والجزاءات المقررة، والتي هي نحور عمل أجهزة العدالة لتحقيق العدالة واستقراراً للمراكز القانونية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي التأصيلي، من خلال الوصف المجرد للظاهرة ، و وصف المفاهيم ذات الصلة؛ الدرونز و أهميتها، والعدالة التنبؤية في ظل عدم وجود نصوص قانونية خاصة بهذا الكيان ، وتحليل المعلومات وما يوجد من نصوص عامة تقليدية للوصول لنتائج ذات قيمة علمية وعملية للوصول إلي تأصيل وتأسيس صور الافعال الناجمة عن استخدام الدرونز ككيان ذكاء اصطناعي وإسقاط النصوص القانونية المناسبة على هذه الأفعال والتي ترتب المسؤولية الجزائية بصور مختلفة حسب التكييف القانوني للأفعال التي تشكل جرائم في ظل عدم وجود نصوص قانونية صريحة، وردها للأصول المنصوص عليها في الشرع والنظام حسب نوع الجريمة، من أجل أن يمكّن العدالة الجنائية من التطبيق القانوني السليم على الوقائع المعروضة والتي تتعلق بالقاضي الوطني والأفعال الناتجة عن استخدام الدرونز للأغراض المدنية

ومما لا شك فيه أن هذا النهج وتحديد استعراض النصوص التقليدية وتطبيقها على الوقائع المعروضة، يساعد بلا شك في الوصول إلى أفضل الممارسات القضائية التي تتبناها الأنظمة المستقبلية المختصة التي تسعى الدراسة إلى ضرورة ايجادها ولعل النتائج والتوصيات تساعد في وضع الحلول والإجابات للتساؤلات المتعلقة بموضوع الدراسة.

***خطة الدراسة**

وعليه سيتم تقسيم هذا الدراسة الى مطلبين يندرج تحت كل مطلب فرعين كما هو مبين:

تقوم الدراسة بصفة رئيسية على التعرض بالتحليل والتأصيل للمسؤولية الناتجة عن استخدام الدرونز، حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى مطلبين، تعرض المطلب الأول لماهية الدرونز في النظام السعودي وقسم هذا المطلب الى فرعين الفرع الأول تحدث عن التعريف بالدرونز وخصائصها وأهميتها أما الفرع الثاني تطرق للقواعد القانونية الناظمة لاستخدام الدرونز في أنظمة المملكة العربية السعودية، وفي المطلب الثاني تناول الأساس القانوني للمسؤولية الجزائية الناجمة عند استخدام الدرونز في النظام السعودي في فرعين الأول تحدث حول الأنماط الجرمية التي تقع من الدرونز أما الفرع الثاني فموضوعه المسؤول عن الأفعال الناجمة عند استخدام الدرونز والجزاءات المقررة في النظام السعودي ثم اختتم هذا البحث ببيان أهم النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها تلك الدراسة.

المطلب الأول: ماهية الدرونز (الطائرات المسيرة)

الفرع الأول: التعريف بالدرونز وأهميتها

الفرع الثاني: القواعد القانونية الناظمة لاستخدام الدرونز في أنظمة المملكة العربية السعودية

المطلب الثاني: الأساس القانوني للمسؤولية الجزائية الناجمة عند استخدام الدرونز في النظام السعودي

الفرع الأول: الأنماط الجرمية التي تقع من الدرونز.

الفرع الثاني: أساس المسؤولية عن الأفعال الناجمة عند استخدام الدرونز والجزاءات المقررة في النظام السعودي.

المطلب الأول

ماهية الدرونز (الطائرات المسيرة)

إن الطائرات بدون طيار أو المسيرات أو كما يطلق عليها الدرونز نتيجةً للتطور التكنولوجي المتنامي، وانعكاس ذلك على مجالات متعددة أصبح استخدام الدرونز ذو أهمية بالغة نظراً لخصائصها في المجالات المدنية والعسكرية، وهذا يثير تساؤلات كثيرة، فالتسارع بالتطور التكنولوجي أدى إلى إنتاج هذا النوع من الطائرات وما يرافقه من تنامي مستمر مما يترتب على ذلك تحديات منها القانونية والأمنية والأخلاقية، وما ستبحث به هذه الدراسة هو التحديات القانونية.

مع ازدياد استخدام هذه التقنيات، أصبحت الحاجة ملحة لتكييفها كشخصية قانونية، وتحديد كيفية التعامل معها بما يتناسب مع القوانين والتشريعات العربية، وفي هذا المطلب ستتناول الدراسة بالفرع الأول تعريف الطائرات بدون طيار وبالفرع الثاني خصائصها.

الفرع الأول

التعريف بالدرونز وأهميتها

تتباين التعريفات للدرونز، إذ يعتبر مصطلح الدرونز مصطلحاً في اللغة الإنجليزية وتسميته عالمية ولها اختصارات UAS و UAV و RPA و RPAS ودرجت تسميته على الطائرات بدون طيار أو المسيرات ودرج استخدامه بالفقه الأنجلوسكسوني، وهذا المصطلح drones مشترك في مفردات اللغتين الإنجليزية والفرنسية والعربية وأصبح مصطلح عالمي. [1]

أولاً: – تعريفها في الفقه والمنظمات المختصة

ظهر ت كلمة "روبوت" لأول مرة عام ،1920 في مسرحية الكاتب التشيكي "كارل تشابيك"، التي حملت عنوان "رجال رسوم الآلية العالمية"، التي تمت ترجمتها للغة العربية في عام ،1983 من قبل الكاتب طه محمد طه بتكليف من وزارة الإعلام الكويتية. [2]

وترمز كلمة "روبوت" في اللغة اللاتينية إلى العمل الشاق، إذ أنها مشتقة من كلمة " "Robota، التي تعني السخرة أو العمل الإجباري، ومبتكر هذه الكلمة هو "جوزيف تشابيك"، شقيق الكاتب المسرحي سالف الذكر، ويقابلها في اللغة العربية مصطلح الروبوت أو الروبوط. ويقصد بهذا المصطلح: "الإنسان الآلي" و "الرجل الآلي"، أو الإنسالة و "الجسمال" باعتباره آلة هو آلة قادرة على القيام بأعمال إما بإيعاز وسيطرة مباشرة من الإنسان أو غير مباشرة من خلال برامج حاسوبية مبرمجة سلفا[3].

وتعرف – أيضا – بأنها طائرات ذات أشكال تقليدية مختلفة، يتم السيطرة عليها عن بعد، من خلال برامج محددة لذلك، أو أجهزة تحكم خاصة.[4]

[1] د. طاهر شوقي مؤمن، النظام القانوني للطائرات بدون طيار الدرونز، بحث منشور بمجلة كلية الحقوق - جامعة عين شمس ،2017، ص311.
[2] إصدارات المسرح العالمي، العدد رقم 160
[3] ليزا نوكس، قصة تكنولوجيا الروبوتات، ط،1 الدار العربية للعلوم، بيروت، ،2012 رؤوف وصفي، الروبوتات في عالم الغد، ط،1 دار المعارف، القاهرة، ،2008 فاروق سيد حسين، الإنسان الآلي روبوت والذكاء الاصطناعي، دار الراتب الجامعية، بيروت، .1990
[4] عن د. مخلد الطراونة، الطائرات المسيرة أو دون طيار، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2022، ص 25.

كما يمكن تعريفها بأنها مركبات جوية تطير دون طاقم بشري – أي أنها تطير مستقلة بذاتها أو توجه عن بعد – وتستخدم القدرة الجوية الديناميكية التي تسمح برفع المركبة، كما أنها تستطيع أن تحمل حمولة قاتلة، أو مهلكة، أو غير ذلك، وتعرف – أيضا – بأنها طائرات ذات أشكال تقليدية مختلفة، يتم السيطرة عليها عن بعد، من خلال برامج محددة لذلك، أو أجهزة تحكم خاصة. ويطلق على الطائرات المسيرة – أو دون طيار – أسماء مختلفة، من بينها: الدرون أو الدرونة، والروبوت الطائر"، و"شبح الموت، والحيوان المفترس، والطائر المتوحش[5]

تعريفها في المنظمات والهيئات المتخصصة

عرفتها المنظمة الدولية للطيران ايكاو ICAO[6] بأنها طائرات بدون طيار على متنها.

وعرفتها وكالة سلامة الطيران الأوروبية EASA بأنها "عناصر نظام فردية تتكون من الطائرات بدون طيار، ومحطة التحكم، وعناصر النظام الأخرى اللازمة، وصلات القيادة والسيطرة وعناصر الانطلاق والعودة"7

كما عرفتها الهيئة العامة للطيران المدني بالمملكة العربية السعودية GACA، "انها الطائرة التي توجه عن بعد او تبرمج مسبقاً للسير على مسار محدد لأداء مهام معينة".

تعريفها في القانون:

نصت المادة 4 من نظام الهيئة العامة للطيران المدني غرض الهيئة الأساس بتنظيم قطاع الطيران المدني ووضع اللوائح التنفيذية المنظمة لقطاع الطيران المدني وصناعة النقل الجوي في إقليم المملكة، والإشراف عليها ومتابعة تنفيذ الجهات ذات العلاقة لها. وحيث أنها أصدرت لوائح سلامة الطيران المدني فأوردت التعريفات التي تحدد نطاق تطبيق النظام.

[5] د. مخلد الطراونة، الطائرات المسيرة أو دون طيار، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2022، ص25.

2 منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) هي وكالة تابعة للأمم المتحدة تساعد 193 دولة على التعاون فيما بينها ومشاركة أجوائها لتحقيق المنفعة المتبادلة. أسست 1944

https://www.icao.int/about-icao/Pages/AR/default.aspx .

[7] European Aviation Safety Agency, Air Worthiness Certifi cation of Unmanned Aircraft (MAS), 2009, P. 3.

ورد في لوائح سلامة الطيران المدني الصادرة عن الهيئة العامة للطيران المدني GACAR تعريفاً للطائرة بدون طيار "الطائرة الصغيرة بدون طيار تعني طائرة بدون طيار يقل وزنها عند الإقلاع عن 25 كيلوجرامًا، بما في ذلك كل ما هو موجود على متنها أو متصل بها بطريقة أخرى".[8]

ويعرف قانون الطيران المدني السعودي في المادة 51 الدرون: "كل جهاز طيران يطير ويتحرك في الجو دون طيار على متنه.

وعرّفت أيضًا "الدرونز"، بأنها مركبات جوية صغيرة ومجهزة بمحركات تعمل بالطاقة الكهربائية أو الوقود، وتتكون الطائرات من جزئين: الطائرة نفسها ووحدة التحكم الأرضي، تحتوي على مجموعة من الاستشعارات وأجهزة الملاحة والاتصال اللاسلكي[9]

ثانياً: –الأهمية

تعد عمليات الاستطلاع والرقابة والتجسس المهام الأولى لظهور الطائرات بدون طيار عقب سقوط طائرة التجسس الأمريكية أراضي الاتحاد السوفيتي عام101960 ،ففي المجال العسكري يعد أول بروز لأهمية الدرونز. إذ اختصرت الطائرات دون طيار، متغيرات كثيرة منها التكلفة البشرية، والمادية، والزمان، والمكان وتوفير نفقات التشغيل،11

الدرونز يوفر العديد من الفوائد، بما في ذلك توفير الوقت والجهد والتكاليف في مجالات متعددة ففي الدول العربية تم استخدام الدرونز في مجموعة متنوعة من القطاعات. ففي السعودية، على سبيل المثال، أنشأت شركات تقوم بتوفير خدمات التوصيل بواسطة الدرونز، مما يقلل من تكاليف وزمن التسليم12. وفي دبي، تطلق الشرطة درونز لمراقبة المرور وتعزيز الأمن العام13. وفي الأردن، تستخدم الدرونز لمراقبة المناطق الحدودية والتنقيب عن المخدرات14

[8] https://gaca.gov.sa/sites/Satellite?blobcol=urldata&blobheader=application%2Fpdf&blobheadername1=Content-Disposition&blobheadervalue1=inline&blobkey=id&blobtable=MungoBlobs&blobwhere=1442855959144&ssbinary=true

[9] https://defensearabia.com/2020/07/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A7%D8%AA-9

[10] د. طاهر شوقي مؤمن، مرجع سابق، ص307.

[11] علي الذهب، الطائرات دون طيار: التقنية والأثر العسكري والاستراتيجي، تقرير 30مايو/ آبار 2019، ص8.

[12] مقالة منشورة على الموقع الالكتروني لشبكة BBC ، **مشروع** لتوصيل الطلبات عبر طائرات دون طيار في السعودية، 9 مايو/ أيار 2018 https://www.bbc.com/arabic/tv-and-radio-44042820

[13] مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، شرطة دبي تبدأ باستخدام طيارات بدون طيار لمراقبة حركة المرور حول الإمارة،January 3,2019 https://www.yallamotor.com/ar/news/%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%AF%D8%A8%D9%8A-

[14] مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، سكاي نيوز،13-7-2023. https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1629151

وفي مجال الزراعة، يمكن للمزارعين استخدام الدرونز لمراقبة حالة الأراضي، والري، ورصد الحشرات الضارة و ان استخدام طائرات الدرونز سيزيد من إمكانيات المزارعين والمهندسين والمختصين الزراعيين في جميع أنحاء العالم من خلال تزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها يحتاجونها لتحديد المشكلات المحتملة وتخفيف الخسائر [15]،كما تستخدم في البناء والتشييد لتفحص الموقع ومراقبة التقدم، وفي مجال التصوير، تتيح الدرونز للمصورين الفرصة لالتقاط صور فريدة وإبداعية من زوايا مذهلة وتصوير فيديوهات ذات جودة عالية، إضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الدرونز أيضاً في الإغاثة والإسعافات الأولية في الأماكن النائية والصعبة الوصول [16].

"فيمكن أن تساعد الخوارزميات في تحديد المحاصيل التي تحتاج إلى الماء أو المغذيات، ومتى وإلى من ينبغي توزيع هذه الموارد. وكذا تحديد أنماط إنتاج واستهلاك الموارد الزراعية المعقدة للغاية، بحيث لا يمكن للبشر إدراكها. كما يمكن أن تقدم الأنظمة توصيات دقيقة لإدارة وتوزيع الموارد مع مراعاة السياق الإقليمي والثقافي، بما في ذلك التقاليد والأعراف الاجتماعية، والمناخ والظروف المناخية المحددة، وتوقعات الناس، لتقديم حلول أكثر كفاءة"[17]

وعملياً ساعد النظام العالمي لتحديد الموقع(Global Positioning System (GPS ، من تسهيل تحديد مكان الانطلاق للعودة إليه تلقائياً إذا تطلب الأمر ذلك[18]،فهي تلعب دورًا حيويًا في مساعدة وتحسين العديد من الأنشطة والصناعات. بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم هذه الطائرات أيضًا في التجارب العسكرية والأمنية، حيث يمكن استخدامها لأغراض المراقبة والاستطلاع والهجمات الموجهة. وبالتالي، فإن ضمان المسؤولية الجزائية لهذه الطائرات يعزز الأمان والسلامة في القطاعات ذات الصلة ويحمي الحقوق والمصالح المشروعة للأفراد والجهات المعنية.

[15] مقالة منشورة على الموقع الالكتروني لوزارة الزراعة السعودية، رفع كفاء القطاع الزراعي باستخدام طائرات الدرونز المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، تاريخ 1-12-1441
https://www.mewa.gov.sa/ar/MediaCenter/News/pages/News862020.aspx

[16] الموقع الالكتروني،nextech ، لبيع الدرونز
https://nextech.online/%d9%85%d8%b3%d8%a7%d9%87%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a7%d8%a6%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a8%d8%af%d9%88%d9%86-/%d8%b7%d9%8a%d8%a7%d8%b1-uavs-%d9%81%d9%8a-%d8%b5%d9%86%d8%a7%d8%b9%d8%a9

[17] هبه جمال الدين العزب - مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 2022 - journals.ekb.eg. العلوم السياسية ما بين تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي ومراجعة أركان ووظائف مفهوم الدولة وبنية النظام العالمي. ekb.eg

[18] علي الذهب، مرجع سابق، ص3.
مقال على موقع الكتروني بعنوان (الطائرات من دون طيار (درونز).. ما هي وكيف تعمل، صحيفة دفاع العرب

الفرع الثاني

القواعد القانونية الناظمة لاستخدام الدرونز في أنظمة المملكة العربية السعودية

ظهرت ضرورة ملحة من قبل جهات متعددة على مستوى العالم لوضع الجوانب القانونية المنظمة للذكاء الاصطناعي، وأهمها موضوعات المسؤولية المترتبة على أفعال الذكاء الاصطناعي نتيجة التطورات المتنامية للتقنية ولكل من له علاقة بأعمال الذكاء الاصطناعي[19] ،والدرونز كأحد كيانات الذكاء الاصطناعي ظهر نتيجة الاستخدام الكبير لها مخالفات قانونية تستوجب التدخل القانوني.

ثارت ولازالت مخاوف كل من له علاقة بهذه الكيانات به، إذ بات استخدام التقنية ضرورياً، ومن جانب آخر السيطرة على أفعال وقرارات الذكاء أصبح خطراً، وكما التقنية في تنامي المخاوف في تنامي أيضاً والإشكاليات القانونية ستصبح أصعب في ظل عدم وجود قوانين تنظم هذه الكيانات والأفعال الناجمة عن استخدامها من الناحية السلبية.

إن تزايد حالات الانتهاكات والاعتداءات الناتجة عن استخدام الدرونز، مما يشكل ضرورة اللجوء لتقنين يضع التنظيم القانوني للدرونز ككيانات ذكاء اصطناعي، وإن أول الخطوات التي تشكل أساساً قانونياً يتم الاستناد عليه ماورد على موقع هيئة سدايا [20]بوضع المبادئ واخلاقيات الذكاء الاصطناعي بإصدارين تضمنا الحديث عن المسؤولية الأخلاقية والقانونية(مبادئ الذكاء الاصطناعي الحكومي السعودي) [21]، و(مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي) [22] ،ولقد ورد من المبادئ التي تشكل أساسيات ملزمة يجب على المصممين والمطورين والمستخدمين التقيد بها فتم الإشارة الى تعريفات[23] تعد مهمة لتحديد ابتداءاً مدى تحقق المسؤولية كخطوات مسؤولة من سدايا لتبني القوانين المستقبلية:

–الذكاء الاصطناعي: مجموعة من التقنيات التي تمكن آلة أو نظاماً من التعلم، والفهم، والتصرف والاستشعار.

–مطور نظام الذكاء الاصطناعي: أي شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية يقوم بتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي.

---

[19] ياسر محمد اللمعي، المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ما بين الواقع والمأمول، مجلة البحوث القانونية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، مايو .2021، ص844.

[20] الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي: المعروفة اختصاراً باسم سدايا (SDAIA)، هي هيئة حكومية سعودية أنشأت بأمر ملكي في 30 أغسطس 2019، وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، ويرأس مجلس إدارتها رئيس مجلس الوزراء، ويلحق بها «المركز الوطني للذكاء الاصطناعي»، و«مكتب إدارة البيانات الوطنية» اللذين أنشئا معها، ويرتبطان بها تنظيميًا، إضافةً إلى مركز المعلومات الوطني.
https://sdaia.gov.sa/ar/default.aspx.

21 مبادئ الذكاء الاصطناعي الحكومي السعودي، وثيقة صادرة من سدايا 2024،https://sdaia.gov.sa/ar/default.aspx.

22 https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Documents/ai-principles.pdf وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

[23] https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Documents/ai-principles.pdf

–مسؤول نظام الذكاء الاصطناعي: أي شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية يدير أو يطبق أنظمة الذكاء الاصطناعي أو يستخدمها لتحقيق أهداف معينة.

–المستخدم النهائي: أي شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية يستهلك أو يستخدم السلع أو الخدمات التي تنتجها أنظمة الذكاء الاصطناعي.

–الأنظمة واللوائح المتعلقة باستخدام الدرونز، أطلقت الهيئة العامة للطيران المدني خدمتها الإلكترونية لتصريح الطائرات المُسيرة بدون طيار (الدرونز)، والتي تأتي ضمن مشروع التحوّل الرقمي الشامل لخدمات الهيئة[24]

- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنظم استخدام الدرونز

نصت المادة 4 من نظام الطيران المدني على: –"تعد أحكام معاهدة شيكاغو وملاحقها وسائر المعاهدات الدولية للطيران المدني الأخرى التي وافقت المملكة عليها جزءا مكملا لهذا النظام."

- نظام الطيران المدني 1426، لقد نصت مواده على جزاءات تحكم بها المحاكم الجزائية المختصة، في المواد من 165–169، إضافة إلى جزاءات توقعها الهيئة بموجب المواد 163 و164.

- الجزاءات المقررة بموجب المادتين 165 و166، المتعلقة بعقوبات التشغيل بدون ترخيص أو تصريح أو إجازة بتسيير طائرة بدون تسجيلها، وتسيير طائرة دون حصول الطيار عن بعد على ترخيص، والأفعال التي تعرض الطيران للخطر.

- الجزاءات المقررة بموجب المادتين 167والمتعلقة بالاعتداءات على منشآت الطيران.

- لوائح سلامة الطيران الصادرة عن هيئة الطيران المدني 2016، تهدف هذه اللوائح إلى تحقيق توازن بين تشجيع التطور التكنولوجي وضمان سلامة المجتمع. ويجب على جميع المعنيين احترام هذه اللوائح والالتزام بها للمساهمة في بناء بيئة طيران بدون طيار آمنة ومستدامة.25

ولقد نفذت كل دولة على حدة أحكامها الجنائية الخاصة لمعالجة المخاطر المحتملة التي تشكلها الطائرات بدون طيار 26،

[24] GACA https://gaca.gov.sa/

[25] https://gaca.gov.sa/web/ar-sa/page/laws-regulation

27-Rachel Alberstadt , Drones underInternational Law, Leiden University

- أما في مجال المسؤولية الجزائية وتحققها يتم تطبيق حكم الشرع وما ورد بالأنظمة حسب نوع الاعتداء الناتج عن استخدام الدرونز والذي يشكل جريمة مكتملة الأركان ليصار إلى توقيع العقوبات المناسبة.

- مخالفة إجراءات التسجيل والتي تعد مخالفتها خرقاً للقانون يوجب المسؤولية الجزائية[27]:

"بينت الهيئة العامة للطيران المدني [28]أن الخدمة الإلكترونية لتسجيل وتصريح الطائرة بدون طيار (الدرونز)، تمتاز بالسهولة فكل ما على المستفيد هو زيارة الموقع الإلكتروني للخدمة، ومن ثم القيام بتعبئة الطلب وتتبعه إلكترونياً، وتتميز الخدمة التي تقدمها الهيئة بالسهولة والمرونة في إنهاء الإجراءات، والربط مع عدد من الجهات الحكومية بهدف تيسير وتسهيل إجراءات التسجيل وإصدار التصاريح. وذلك ضمن مشروعها للتحوّل الرقمي الشامل؛ حيث قدمت الهيئة منصة متكاملة بها العديد من الخدمات المتعلقة بتسجيل طائرة (الدرونز) أبرزها (تسجيل الطائرة أو التجديد، وإعادة إصدار شهادة التسجيل في حال فقدانها، وتغيير ملكية الطائرة أو رقم التسجيل)، بالإضافة إلى خدمات تصريح تشغيل طائرة (الدرونز) وأبرزها (تصريح أو تجديد تصريح تشغيل تجاري أو ترفيهي، وإعادة إصدار تصريح التشغيل التجاري أو الترفيهي في حال فقدانه).وشددت الهيئة على أهمية إصدار تصريح الطائرة المسيُرة بدون طيار (الدرونز) عبر الموقع الإلكتروني المخصص، حيث حددت عدة خطوات للحصول على تصريح استخدام (الدرون) لفئة الاستخدامات غير الترفيهية (التجارية) بتسجيل الطائرة وإصدار تصريح التشغيل والحصول على موافقة الهيئة العامة للطيران المدني لاستخدام الطائرة في موقع معين، كما حددت خطوات الحصول على تصريح استخدام طائرة بدون طيار (الدرون) لفئة الهواة والاستخدامات الشخصية وذلك عبر تسجيل الطائرة وإصدار تصريح التشغيل وممارسة الهواية من خلال نوادي الطيران المرخصة من قبل الهيئة العامة للطيران المدني".

المطلب الثاني

الأساس القانوني للمسؤولية الجزائية الناجمة عند استخدام الدرونز في النظام السعودي

تعد الروبوت صوفيا التي منحتها المملكة العربية السعودية الجنسية، من لفت النظر لمختصي القانون بإيجاد تنظيم قانوني يتعلق بكيانات الذكاء الاصطناعي، وبعد ذلك شكلت هيئة سدايا عام 2019 والتي بدأت بوضع المبادئ والأخلاقيات المنظمة للذكاء الاصطناعي، وفي ظل استخدام كيانات الذكاء الاصطناعي بكافة أشكاله ومنها الدرونز ثار موضوع النتائج السلبية لاستخدامها وتشكل مخالفات قانونية واعتداءات تصل لحد ارتكاب الجرائم ولابد من تقرير

Open Journal of Political Science, 2014, 4, 221-232 Vol. 04, Iss: 4, pp 221-232

[27] PowerPoint Presentation (gaca.gov.sa) دليل التقديم على خدمات الهيئة تصاريح الطائرات بدون طيار الهيئة العامة للطيران المدني.
[28] GACA https://gaca.gov.sa/

المسؤولية الجزائية. وإن المسؤولية الجزائية المقررة نتيجة ارتكاب الجرائم، تعرف بتحمل تبعة الجريمة والتزام بالخضوع للجزاء الجنائي المقرر لها قانوناً[29].

تنطوي المسؤولية الجزائية للطائرات بدون طيار على جوانب قانونية هامة يجب مراعاتها. يتوجب دراسة القوانين والأنظمة المرتبطة بالاستخدام الآمن والمسؤول لهذه الطائرات، بما في ذلك تحديد المسؤوليات للأطراف المعنية مثل المالك، والمشغل، والمستخدم، والشركات المصنعة. تنص القوانين على واجبات هذه الأطراف وحقوق الأفراد والمؤسسات المتضررة من أعمال الطائرات بدون طيار [30]

تم تعريف المسؤولية لغة: مصدر صناعي من مسؤول، او حال من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته، ومن ذلك قولهم: انا برئ من مسؤولية هذا العمل[31]

المسؤولية الجنائية أو الجزائية لها مفهومان: الأول صلاحية الشخص بأن يتحمل تبع سلوكه، وهنا المسؤولية صفة في الشخص او حالة تلازمه سواء وقع منه ما يقتضي المساءلة او لم يقع منه شيء .ويراد بالمفهوم الثاني الواقعي تحميل الشخص تبعه سلوك صدر منه حقيقة، وهنا المسؤولية ليست مجرد صفة او حالة قائمة بالشخص بل هي جزاء ايضا، وهذا المفهوم يحتوي على المفهوم الأول أنه لا يتصور تحميل شخص تبعه عملة المجرم بخضوعه للجزاء المقرر لفعله في قانون العقوبات[32]

لقد ثارت إشكالات دقيقة على مستوى العالم في كيفية التأسيس للمسؤولية الجزائية الناتجة عن استخدام الدرونز في ظل عدم وجود تنظيم قانوني عام لكيانات الذكاء الاصطناعي، وتنظيم قانوني خاص للدرونز تحديداً، وفي ظل عدم وجود نصوص خاصة تبرز أهمية تطبيق النصوص التقليدية لسد ثغرات في إطار تجريم أفعال أضحت واقعاً محتوماً.

لتحديد مدى توافر المسؤولية لابد من التفرقة بين نوعين من الدرونز الطائرات الموجهة لاسلكياً، والطائرات ذاتية التحكم (تلقائية التوجيه) وتتمتع الأخيرة باستقلالية ذاتية نسبية يعني اتخاذها للقرارات في ضوء برمجتها والبيانات[33]

[29] علي عبد القادر القهوجي، شرح قانو ن العقوبات، القسم العام، منشو ارت دار الحلبي، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص578.
[30] هبه جمال الدين العزب - مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 2022 - journals.ekb.eg. العلوم السياسية ما بين تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي ومراجعة أركان ووظائف مفهوم الدولة وبنية النظام العالمي. ekb.eg
[31] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط: دار الدعوة، بدون سنة نشر، صـ411
[32] د/ محمود نجيب حسني، قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية طبعة 2018، صـ48
[33] د. طارق المجذوب، الطائرات بلا طيار كوسيلة حرب، مقالة منشورة في مجلة الدفاع اللبناني، العدد 82، تشرين الأول 2012،ص1.

لقد حصر علماء الأصول مقاصد الشارع العامة بحفظ كل ما هو ضروري للناس في حياتهم وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال34 ،والشريعة الإسلامية تتفوق على القوانين الوضعية بدون شك تفوقاً عظيماً في الموضوعات الجزائية عامةً، وإن القسم الجزائي في الشريعة الإسلامية صالحاً للتطبيق في عصرنا الحالي وفي المستقبل كما كان صالحاً كل الصلاحية في الماضي35. وفي ظل عدم وجود نصوص ناظمة للمسؤولية الجزائية الناتجة عن استخدام الدرونز في المملكة العربية السعودية صراحةً سيتم من خلال هذه الدراسة البحث بجوانب المسؤولية من خلال وضع فرضيات لتأسيس الأفعال المجرمة بالاستناد للنصوص الموجودة.

لذا سيتحدث هذا المطلب عن الأنماط الجرمية التي تقع من الدرونز في الفرع الأول، وأساس المسؤولية عن الأفعال الناجمة عن استخدام الدرونز والجزاءات المقررة في النظام السعودي في الفرع الثاني.

الفرع الأول

الأنماط الجرمية الناجمة عن استخدام الدرونز

إن المزايا التي يحققها استخدام الدرونز في كافة المجالات كثيرة ومتعددة حسب إمكانيات الدول باستخدام التكنولوجيا، إلا أنه في المقابل هنالك سلبيات لاستخدام الدرونز تتمثل بأفعال ينجم عنها جرائم بأوصاف مختلفة حسب الحق المعتدى عليه، ولا يخفى الظهور المتنامي لأفعال الدرونز التي تشكل أنماط جرمية جديدة تستوجب تدخل القانون لإعطائها التكييف القانوني السليم الذي يرتب العقاب المقرر شرعاً أو نظاماً.

إن النماذج الجرمية تتطور بتطور التقنيات وتطور الفكر الجزائي الذي يعزى لعوامل خارجية منها التقدم التكنولوجي والذي يشكل علاقة طردية كلما زاد التقدم والتطور العلمي ازداد الفكر الجزائي تطوراً، وهذا ملاحظ بشكل كبير مما يتطلب من الجهات المختصة إصدار الأنظمة الجزائية ووضع النصوص القانونية التي من شأنها تحقيق الردع الخاص والعام وتحقيق الغاية من النص وهي مكافحة الجريمة36.وكون الدرونز إحدى كيانات الذكاء الاصطناعي فهنالك احتمال برمجتها باتخاذ القرارات بشكل مستقل في بعض المواقف مما يتسبب ذلك باعتداء يقع ويشكل جريمة تستوجب العقاب، بمعزل عن مالكها أو مستخدمها مما يستوجب التصدي القانوني لهذه الجوانب.

[34] عبد القادر عوده، التشريع الجنائي الاسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الحديث، القاهره،2009، ص 157.
[35] - عبد القادر عوده، التشريع الجنائي الاسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الحديث، القاهره،2009، ص 11.
[36] د. ليندا محمد نيص وأشجان خالص الزهيري، مبادئ علم الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2017، ص 75.

على الصعيد الدولي ولخطورة الاستخدام غير القانوني اعتبر فقهاء القانون الدولي الدرونز عبارة عن سلاح يستخدم في النزاعات المسلحة وفي غير حالات النزاع وهذا يسبب إشكالات لدى المجتمع الدولي خاصة في ظل عدم وجود حرب، فهذا يشكل خرق واضح لأحكام القانون الدولي خاصة القتل المستهدف والذي دفع المناهضين لاعتباره مخالفاً لحقوق الانسان37 .

إن أبرز الأفعال الجرمية التي يمكن أن تقع من الدرونز، ومحل الحماية في الأفعال التي تشكل جرائم يعاقب عليها الشرع والنظام دون التطرق للجوانب العسكرية، أي الاعتداء على الأفراد والمجتمع هي النفس وما دون النفس والمال و الخصوصية والأمن ، والتجسس ،والإرهاب و التهريب ، وهذه أبرز الأفعال المجرمة ،ففي الأفعال الواقعة على الأشخاص والأموال، إذا ترتب على فعل الدرونز الأفعال التي تشكل قتلاً بأنواعه العمد وشبه العمد والخطأ، فتكون جرائم واقعة على النفس واقعة من مجرم مباشراً أم متسبباً، وإما يترتب على الأفعال شجاجاً أو جراحاً جائفة أو غير جائفة، فيمكن وضعها تحت

الجنايات الواقعة على ما دون النفس عمداً أو خطأً حسب توافر القصد الجرمي.

والفعل الناتج عن استخدام الدرونز قد تكن بشكل مباشر كما إذا كان فاعلاً أصلياً أو معنوياً أو شريكاً بالمباشرة، أو يكن الفعل المجرم عندما عرض حياة إنسان للخطر كان بالتسبب بالتحريض أو الإعانة أو المساعدة، إذ كل يسأل بنسبة ما أحدث38.

قد يقع فعل ناتج عن استخدام الدرونز عن عمد إلا أن النتيجة لم تتحقق وهو ما يمكن الحديث عنه بالشروع التام أو الناقص، مما يعني أن الخطورة الإجرامية موجودة حيث أنه لا يفلت مجرم بفعله، فالقاضي هنا يحكم بالتعزير على هذا الفعل كونها معصية ولأن الشروع يشكل جريمة، إضافة لبعض الأنظمة التي نصت على عقوبة الشروع بنصوص محددة فلا يجوز للقاضي إلا الحكم بها عندما لا تقع الجريمة بشكلها القانوني المكتمل 39 .

مخالفات ما تم النص عليه في نظام الطيران المدني خلافاً لأحكام المواد 154 و165-168.

[37] د. مخلد الطراونة، مرجع سابق، ص53.
[38] زكي محمد شناق، النظام الجنائي السعودي، القسم العام، الشقري ،1433، ص165.
[39] عبد القادر عوده، التشريع الجنائي الاسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الحديث، القاهره،2009، ص 187.

مخالفات ما تم النص عليه في لوائح سلامة الطيران، والمسؤولية تتجلى بمخالفة ما ورد بالأمور التنظيمية من عدم التسجيل او انتهاء الترخيص. وقد تشمل العقوبات سحب التراخيص أو السجن أو الغرامات المالية.

مخالفة ماورد بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بما ورد بنص المادة (3)"انتهاك الحياة الخاصة" وتنتج عن استخدام الدرونز، ما يمكن هذه البرمجيات من تحليل هذه البيانات للوصول إلى خصوصية الأفراد واستخدامها بطريقة غير مشروعة، مما يجعل من الدرونز أداة للتعدي على الحياة الخاصة [40]، ويستفاد من نص المادة (3) سالفة الذكر عندما ذكرت ... وما في حكمها ...) والتي تعود على الاعتداء على حياة الأفراد باستخدام التقنيات المختلفة، مما يدخل الدرونز في عداد هذه التقنيات.

وعندما تحتوي الطائرات بدون طيار على كاميرات مثبتة لالتقاط صور للمناظر التي يمكن مشاهدتها من السماء، ولكن يمكن تصوير أعداد غير محددة من الأشخاص، لذا يجب استخدامها بحذر فيعد هذا انتهاك الحق في التقاط الصور ذلك اعتداء على خصوصية الآخرين [41] ويتحمل المسؤولية الجزائية عن انتهاك حرمة الحياة الخاصة للغير أو الاعتداء على الحقوق والحريات الشخصية، لذا في حالة التقاط صور أو فيديوهات تتحقق مسؤوليته القانونية [42].

ومن النماذج الجرمية الأفعال الناتجة عن استخدام الدرونز مما يشكل إحدى الجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة الإرهاب وتمويله وإمكانية استخدام الدرونز كوسيلة في أيدي الإرهابيين، وهذا بلا شك يوقع العقاب على مستخدمها الذي وجهها للفعل الإرهابي، لكن يبقى هنا الإشارة إلى اقتراح بتعديل قانوني على النظام بتشديد العقوبة على من يستخدمها لأنها قدمت تسهيلات للإرهابيين بسهولة ارتكابهم الجرائم الواردة بهذا النظام.

40 يحيى إبراهيم الدهشان، المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون، كلية الحقوق، جامعة الإمارات، العدد 82، إبريل 2020، ص 120.

41- وان، تشونغ، معهد كيونغ هي لأبحاث القانون كلية كيونغ هي للحقوق، دراسة حول سلامة رحلات الطائرات بدون طيار وحماية الخصوصية،،30 يونيو 2022-مجلة كيونغ هي للقانون-المجلد 57، ISS: 2 ، ص 147-175

42 Michel Asencio, op. cit., p. 7 et p. 9 & Dominique David, Jean Panhaleux, op. cit., p. 39مشار له عند د. طاهر شوقي مؤمن، التنظيم القانوني للطائرات بدون طيار، ص32.

الفرع الثاني

أساس المسؤولية عن الأفعال الناجمة عن استخدام الدرونز والجزاءات المقررة في النظام السعودي

إن المسؤولية الجزائية هي التي تنتج عن مخالفة نصوص شرعية ونظامية بمخالفة الأوامر وإتيان النواهي، من شخص تتوافر لديه مقومات المسؤولية الجزائية وهي الإدراك والاختيار 43،الأمر الذي يشكل اعتداءاً على الأفراد والمجتمع ويستوجب العقاب وذلك تحقيقاً للردع الخاص أما الردع العام يشكل جانباً وقائياً لمكافحة وقوع الجريمة ابتداءاً.

تعد المسؤولية الجزائية للطائرات بدون طيار ذات أهمية بالغة بالاستناد للتنامي المستمر في استخدام الدرونز في مجموعة متنوعة من القطاعات. فهي تلعب دورًا حيويًا في مساعدة وتحسين العديد من الأنشطة وعليه، فإن ضمان المسؤولية الجزائية لهذه الطائرات يعزز الأمان والسلامة في القطاعات التي تستخدمها مما يوفر الحماية للأفراد والمجتمعات.44

تعد الأفعال الناجمة عن استخدام الدرونز والتي تشكل جريمة تستوجب العقاب قد تم النص عليها صراحةً في نصوص نظامية متعددة، إضافة إلى أفعال أخرى لم يتم النص عليه لذا تستوجب العقاب بتطبيق القواعد العامة بعد تحديد من الشخص المسؤول عن هذا الفعل وهل وقع الفعل عمداً أم خطأً ولا يعتبر ذلك خرقاً لمبدأ شرعية الجرائم.

أولاً: –أساس المسؤولية عن الأفعال الناجمة عن استخدام الدرونز

إن البحث بمسألة الأساس القانوني لتحديد المسؤولية الجزائية يتطلب البحث في الأفعال التي تشكل اعتداءاً يستوجب العقاب، وحيث أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بدليل أو نص لذا سيتم حصر النصوص التي يمكن تصور تطبيقها إذا ماتم الاعتداء الناجم من استخدام الدرونز وفي ظل مبدأ الشرعية وشخصية الجريمة والعقوبة.

يمكن رد مسؤولية الذكاء الاصطناعي أو الدرونز لنظريتين برزتا في علم الإجرام، النظرية التقليدية التي تبني المسؤولية على وجو عنصر الادراك والاختيار، إذا ارتكب جريمة فإن تلك المدرسة تذهب إلى تقرير المسؤولية الجزائية وحصرها في الشخص الطبيعي أي الإنسان الحي وحده هو محل المسؤولية الجزائية، وبناء على تقرير

---

43 زكي محمد شناق، النظام الجنائي السعودي، القسم العام، الشقري ،1433، ص193.

44 د. نسيب نجيب، مركز الكتاب الأكاديمي - 2020 - books.google.com. التعاون القانوني والقضائي الدولي في ملاحقة مرتكبي جرائم الارهاب. أتش تي أم

المسؤولية يحكم بالعقوبة الشخصية فلا يسأل غير المرتكب للفعل، إذاً لا تتحقق مسؤولية كيان الذكاء الاصطناعي التي لا تتوافر عندها الادراك.45

أما النظرية التي تعزي أفعال الإنسان إلى عوامل خارجية وداخلية أجبرته على ارتكاب الجريمة فالسلوك الإجرامي محتوم والجريمة قدر، وأن المجرم لا يأتي الجريمة مختاراً وانما يحكم سلوكه قواعد السببية التي تحيط بجميع الظواهر الكونية[46]، وعدم وجود حرية الاختيار في ارتكاب الجريمة فقد امتنع العقاب حسب النظرية التقليدية.

من اجل فرض المسؤولية الجزائية على شخص ما، وحيث أن مناطها الادراك والاختيار ، يجب ان يكون هناك ركنان تقوم على أساسها الجريمة وبالتالي تتحقق المسؤولية الجزائية ، الركن المادي والمتمثل بالفعل الإجرامي أو السلوك ؛ بينما يمثل الركن الثاني القصد الجرمي والذي يقوم على عنصرين أساسيين وهما العلم والإرادة ، وحقيقةً لا يمكن القول بأن الدرونز يتوافر لديها العلم بظروف الجريمة والعلم بأن الفعل الذي تقوم به يشكل جريمة تستوجب العقاب ، فالدرونز لا تدرك أيضا معنى العقوبة ولا يمكن استشعار الردع الخاص من جانبها ، إضافة إلى أن الدرونز يمكنها في بعض الأحيان اتخاذ قرارات مستقلة بمنأى عن مستخدمها أو مالكها أو مصنعها .

ويبدو انه من المتفق عليه بشكل عام على المستوى الأوروبي تغطى القواعد الحالية للمسؤولية الحالات التي يمكن فيها ارجاع سبب فعل الروبوت او إغفاله الى وكيل بشري معين مثل الشركة المصنعة او المالك او المستخدم وان يمكن لهذا الوكيل ان يتنبأ ويتجنب السلوك الضار للروبوت47.والحال كم هو عليه في الدرونز بربط فعل الدرونز بالاستناد للمالك أو المستخدم أو المصنع، سواء بالأفعال المقصودة أو غير المقصودة.

ولكن ماذا لو ثبت عدم تورط الأطراف ذوي العلاقة من مصنع ومالك ومستخدم وفي ظل التطور المتسارع، هذا أمر مفروض ولا بد منه في المستقبل مما يسير باتجاه منح الدرونز شكلاً من أشكال الشخصية، وتقرير العقوبة التي تتناسب مع طبيعتها، كما في العقوبات المفروضة على الأشخاص المعنوية بالنسبة للجرائم التي تقع من الكيان نفسه.

[45] د. محمود نجيب حسن، قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، ط،2016 :ص525 وما بعدها. و د. عوض محمد عوض، قانو ن العقوبات القسم العام، مرجع سابق، ص420 وما بعدها. و د. فتوح عبد الله الشاذلي، شرح قانون العقوبات القسم العام الكتاب الثاني، المرجع السابق، ص18 وما بعدها.

[46] د. علي عبد القادر القهوجي، د. فتوح عبد الله الشاذلي، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، طبعة 2008 ص18 وما بعدها.د. ليندا محمد نيص وأشجان خالص الزهيري، مبادئ علم الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، 2017، دار الثقافة، عمان، ص 65.

[47] Rights and Obligations are used in a general fashion in order to accommodate the scope of this paper. For a more nuanced understanding of rights and obligations, As well as a starting point to consider more accurate descriptions of legal categories that might better fit AI agents, See Wesley N. Hohfeld, Some Fundamental Legal Conceptions as Applied in Judicial Reasoning, 23 Yale L.J. 16 16-59

يمكن تأسيس المسؤولية على فكرة الفاعل المعنوي إذ تعد الدرونز في هذا التأسيس كالآلة بيد الفاعل الحقيقي وبناءً على الركن المعنوي يكون الفعل عمداً أو خطأً هذا فيما يخص الجرائم الواقعة على الأشخاص، والأموال كذلك الجرائم المعلوماتية والارهابية.

ويوجد أنظمة في المملكة العربية السعودية أورت العقوبات على انتهاكات تقع من الدرونز، وتم تأسيس المسؤولية الجزائية بالاستناد إلى مالكها أو مستخدمها إذا تمت مخالفة الإجراءات الواجب اتباعها لتسجيل وترخيص الدرونز. إذ إنه بتوافر الأركان العامة للجريمة والتي تعتبر محظورات وصفت بأنها شرعية أي محظورة بنصوص الشريعة، والفعل والترك الذي يشكل جريمة لا يعتبر جريمة إلا إذا كان معاقباً عليه[48].

المسؤول عن الأفعال الناجمة عن استخدام الدرونز في الجرائم الواقعة على المصالح الخمس وهي النفس والنسل والعقل والدين والمال.

إن المسخر(للدرونز) الوسيلة هو المسؤول عن الجرائم المرتكبة، فإذا تعمد قتل انسان عن طريق الجسمال؛ فهو يسأل عن جريمة عمدية، اما إذا وقعت الجريمة عن طريق الخطأ فتكون المسؤولية غير عمدية[49] .

أما من تترتب بحقه المسؤولية الجزائية يمكن تصوره، كفاعل أصلي أو معنوي، أو شريك مباشراً أو متسبباً أو شارعاً، شخص طبيعي واعتباري عمداً أو خطأ ممن يصنعون أو يملكون أو يشغلون الدرونز والمبرمج والمعدل على الكيان، بغض النظر عن البواعث والدوافع والمسؤولية هنا تكون مسؤولية عن الافعال الشخصية يتحملها الشخص الطبيعي الذي ارتكب الجريمة كفاعل معنوي وتطبق عليه العقوبات المقررة في النصوص الشرعية والنظامية.

ويمكن استعراض المسؤول عن فعل استخدام الدرونز بعد أن تم محاولة لتأسيس وتأصيل للمسؤولية الناتجة عن استخدام الدرونز ، ويعد المصّنع أول شخص يمكن توجيه المسؤولية إليه ،إلا أن المصنع يحمي نفسه من الأفعال الناتجة عن استخدام منتجاته من خلال عقد يوقع بينه وبين من يشتري المنتج ،ويخلي مسؤوليته عن أي إشكاليات في المنتج ،سواء كانت هذه الإشكاليات مقصودة أم لا[50]، ويمكن مساءلته عن جريمة إذا كانت الجريمة نتيجة طبيعية ومحتملة لسلوك هذا الشخص وهذا ما يطلق عليه بالقصد الاحتمالي ،لأن المصّنع للدرونز يعلم بتركيبها ،ويقع عليه واجب الدقة في التصنيع ومراعاة توفير الأمن والسلامة ، ففي هذه الحالة إذا وقعت جريمة بفعل الدرونز يسأل

[48] -عبد القادر عوده، مرجع سابق، ص90.

[49] د/ حسن عبد الحكيم، المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكب بواسطة الجسمال دراسة مقارنة بين القانون الجنائي والفقه الاسلامي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون بطنطا، 2019ص45 وما بعدها.

[50] د/ محمد العوضي، مسئولية المنتج عن منتوجات الصناعية، مجلة القانون المدني، العدد 1، المركز المغربي للدراسات والاستشارات القانونية وحل المنازعات، 2014، ص.

المصّنع بناءً على القصد الاحتمالي عمداً ،ويسأل عمداً كذلك إذا ثبتت نيته لارتكاب هذه الجرائم من خلال الدرونز ،ويسأل خطأً نتيجة للإهمال والتقصير الذي يقع من المصنّع عندما تم تصنيع الدرونز ونتج عنها أخطاء شكلت فيما بعد عندما تم استخدامها أفعال مجرمة.

أما المشغل هو المسؤول جزائياً في بعض الجرائم إذ أن هناك مشكلة تتمثل في حدوث زيادة حادة مؤخرًا في حوادث الطائرات بدون طيار، والجانب المثير للقلق هو أنه غالبًا ما لا يمكن تحديد هوية مشغل الطائرة بدون طيار، مما يدفع الدول إلى مطالبة جميع مشغلي الطائرات بدون طيار بالتسجيل وأن طائراتهم يجب أن تحمل رقم تعريف مرئيًا يمكّن من تعقب المالك أو المشغل ويساعد ذلك في تحديد المشغل المسؤول عن أي حوادث أو أضرار أو إصابات تسببها الطائرة بدون طيار 51

بالنسبة لتحديد مسؤولية الدرونز فهنالك نتيجتان محتملتان إذا تصرف كيان الذكاء الاصطناعي كعامل بريئ دون معرفة أي شيء عن الحظر الاجرامي لا ُ يحاسب جنائياً على الجريمة التي ارتكبها 52، وهذا خاضع لكافة وسائل الاثبات بمعرفة الجهات العدلية من نيابة ومحكمة، وبالنسبة لمسائلة الدرونز عن أفعالها ففي المستقبل إذا تم تطوير درونز على قدر من أن تتحقق لديها أساس المسؤولية الجزائية بتحقق الادراك والاختيار ويمكن تأصيل هذا الأمر بالاستناد لمسؤولية الشخص الاعتباري ،فلا شك هنالك إمكانية من إيقاع العقوبات المناسبة بحقها على غرار الشخص الاعتباري الذي قررت له عقوبات تناسب شخصيته، وفي بعض الأحوال يمكن اعتبار الدرونز شريكاً بالمباشرة أو بالتسبب حسب الجريمة التي تم ارتكابها ، ولكن في ظل الوضع الراهن لا يمكن أن تكون الدرونز مسؤولة استقلالاً عن الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي استخدمها.

من المخاطر التي يمكن لمرتكب الجريمة الفعلي أن يلجأ بسهولة إلى درونز واستخدام الشخصية القانونية كامتياز قانوني لارتكاب الجرائم 53 ، مما يعني هنا إعاقة لتحقيق العدالة.

[51] Arthur, P., Cracknell. (2017). UAVs: regulations and law enforcement. International Journal of Remote Sensing, 38(8):3054-3067. doi: 10.1080/01431161.2017.1302115

[52] د. أحمد إبراهيم محمد، المسئولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي في التشريع الإماراتي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2020، ص87 وما بعدها.

[53] محمد شلال العاني، المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري دراسة مقارنة، مجلة القانون المغربي، العدد 35، دار السلام للطباعة والنشر، 2017، ص99 وما بعدها.

بالنسبة لمستخدم الدرونز أو مشغلها، تعد الدرونز كالآلة بيده لارتكاب الجريمة وتوجيهها بالفعل الذي يريد إذا تم إثبات وجود القصد الجرمي باتجاه علمه وارادته لارتكابها، فهنا تنطبق فكرة الفاعل المعنوي على المشغل، وإن لم يقم بالفعل أو السلوك الإجرامي بيده 54 .

تستخدم معظم الطائرات بدون طيار نظام التشغيل "لينكس"، وبعضها يستخدم "ويندوز"، ولكن نظام التشغيل هذا يمكن اختراقه عن طريق مهاجمة نظام التشغيل وقطع الاتصال عنه او السيطرة على الطائرة عن طريق مشغل آخر وهو ما يطلق عليها بالقرصنة55 ويمكن حينها استخدامها بطريق غير مشروعة وهنا يكون مرتكب الفعل غير المشروع طرف خارجي.

قيام الطرف الخارجي باستغلال خلل في الدرونز دون إهمال من المصنع أو المالك ، فلا تقع المسؤولية الجزائية على المالك أو المستخدم أو المصنع وإنما تتحقق مسؤولية الطرف الخارجي56، فتم قطع علاقة السببية بين الفعل والنتيجة هو استخدام الدرونز لغاية مشروعة وتم التهكير لتوجه فعل الدرونز لفعل غير مشروع، وبذلك انقطعت علاقة السببية والتي هي عنصر من عناصر الركن المادي للجريمة، وتتحقق المسؤولية الجزائية حينها بالمرتكب الحقيقي للفعل المجرم، وفي حالة استغلال ثغرات موجودة في نظام الدرونز بإهمال المصنع أو المالك فتكون المسؤولية الجنائية هنا مشتركة بين الطرف الخارجي وهذا الشخص الذي وقع منه الإهمال المتسبب في استغلال هذه الثغرة، مثال ذلك إعطاء الذكاء الاصطناعي أكواد الدخول على نظام التحكم في تقنية الذكاء الاصطناعي لهذا الطرف الخارجي مما سهل عليه إصدار أوامر للذكاء الاصطناعي57، وهذا يتطلب تظافر الجهود لإثبات ذلك من خلال الجهات التي يقع عليها عبء الاثبات المتمثلة بالنيابة العامة والمحاكم الجزائية المختصة .

ثانياً: – الجزاءات المقررة في النظام السعودي

إن أهم الجزاءات التي يمكن تصور إيقاعها في حال فعل ناتج عن استخدام الدرونز سواء كان المالك أم المستخدم أم المصنع كفاعل معنوي أو شريك بالتسبب عمداً أو خطأ، والتي تترتب على وصف جريمة قتل عمد أو قتل شبه عمد أو جناية واقعة على ما دون النفس عمداً، وفي النظام الجزائي السعودي الذي يستمد أحكامه في جرائم

54 حيث قررت محكمة العدل الفيدرالية إنه في حاله ارتكاب الروبوتات أي جرم فإنها تعد شخص غير مسئول جنائياً عن أفعالها ومثلها مثل الصغير أو المجنون وبالتالي فإن المسؤولية تقع على الممثل القانوني لها على الرغم من تمتعها بالقدرة العالية للذكاء؛ أنظر في ذلك Sabine Cless, Emily Silverman, Thomas Weigend: New Criminal Low Review. Robots, Self-driving Cars, Criminal Responsibility Negligence, 2 - :

55 موقع الكتروني (الطائرات من دون طيار (درونز).. ما هي وكيف تعملDefense Arabia | ،تمت الزيارة 1445/7/7.

56 د. يحيى دهشان، المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص41.

57 د. يحيى دهشان، المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ42.

القصاص من الشريعة الإسلامية ،تكون العقوبة إذا ثبت للمحكمة المختصة أن الفعل الناتج باستخدام الدرونز كان بعمد فهي القصاص ،وإذا لم تتوافر شروط إيقاع القصاص يصار إلى الدية والمقدرة بمائة من الإبل أو ما يماثلها من النقود ، إذ أن الذي يَقتل بالرصاصة أو السكين هو نفسه الذي يَقتل باستخدام الدرونز كوسيلة تقتل غالباً إذا كانت مسلحة، ومن حيث المبدأ ممكن اعتبار الدرونز من الأدوات التي تقتل غالباً نظراً لخطورتها والقصد هنا وإن كان احتمالياً فالنية الجرمية تؤكد القتل العمد الذي يرتب القصاص، وذات عقوبات القصاص المتعلقة بالجرائم الواقعة على ما دون النفس إذا نجم عنها قطع عضو أو ذهاب منفعته والجراح الجائفة وغير الجائفة والشجاج ، إذا نجمت عن استخدام الدرونز بقصد إحداث هذه النتائج عن الأفعال المجرمة .

إن الجنايات الواقعة على النفس أو مادون النفس قد تقع بطريق الخطأ، ويسأل الفاعل جزائياً نتيجة لإهماله وتقصيره، وفي هذه الأحوال ينتفي القصد الجنائي، مما يعني أن العقوبة المستحقة كما وردت بالنسبة للقتل الخطأ، كذلك الجنايات الواقعة على ما دون النفس خطأً، ويترتب على الفعل الناتج عن استخدام الدرونز بالخطأ إذا أدى الفعل إلى الوفاة الجزاء المقرر للقتل الخطأ، والمتمثل بالدية، وبالنسبة للجزاءات المقررة على الأفعال الواقعة على ما دون النفس خطأً الديات المقررة بالشرع.

أما بالنسبة للجزاءات في الأنظمة التعزيرية فهي:

لقد وردت جزاءات محددة في نصوص الأنظمة التعزيرية وهي:

أولاً: المسؤولية الجزائية التي قررت العقوبة بموجب نظام الطيران المدني:

- خلافاً لأحكام المواد 154و165و166
- نص المادة 169 من نظام الطيران المدني، وهو نص عام وردت فيه عقوبة الأفعال المخالفة غير المحدد لها عقوبة.

"يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسين ألف ريال في الأحوال الآتية:
1–ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل بالمخالفة لأحكام هذا النظام أو القواعد أو التعليمات أو التراخيص أو التصاريح أو الإجازات الصادرة وفقا لهذه الأحكام إذا لم يكن للفعل أو الامتناع عقوبة محددة في هذا النظام أو أي نظام آخر.
2–مخالفة الجزاءات التي توقعها الهيئة وفقا لأحكام المادة (الرابعة والستين بعد المائة) من هذا النظام.
3–مخالفة الأوامر الحكومية التي تصدرها الهيئة."

ثانياً: المسؤولية الجزائية حسب ماورد في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية 1428 هـ، إذ أن نص المادة 2 يؤكد أن أهداف وضع النظام تتجلى ب تحقيق الأمن المعلوماتي وحفظ الحقوق وحيث أن هذا النظام يحقق الردع العام والخاص بحق من يرتكب الجرائم الوارد النص عليها سواء الواقعة على الأشخاص والأموال والاعتداءات على الأنظمة المعلوماتية والشبكات والواقعة على أمن الدولة، فإن ما يخص الدراسة من نصوص هي المتعلقة بالاعتداء على الخصوصية والتشهير والابتزاز كما ورد بنص المادة 3.

م 3 "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كلُّ شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية:

1–التنصت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي – دون مسوغ نظامي صحيح – أو التقاطه أو اعتراضه.

4–المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها.

التشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة"

والملاحظ أن المنظم رتب المسؤولية الجزائي كذلك على من يشترك بارتكابها بالأوصاف التي تم النص عليه في المادة 9.

م 9 "يعاقب كل من حرَّض غيره، أو ساعده، أو اتفق معه على ارتكاب أيٍّ من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام؛ إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض، أو المساعدة، أو الاتفاق، بما لا يتجاوز الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها، ويعاقب بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها إذا لم تقع الجريمة الأصلية"

إضافة إلى العقوبات التي تم النص عليها في المواد من 3–9 إلا أن الجريمة يعاقب عليها وإن لم تتحقق النتيجة، أي العقاب على الشروع فيها كما ورد النص عليها في المادة 10.

ولتشجيع المجرمين بالرجوع عن مشاريعهم الاجرامي ولإعطائهم الفرصة تم التطرق في النظام لمن يبادر بالتبليغ عن الجرائم المرتكبة بالإعفاء من العقوبة كما نصت عليه المادة 11.

وتطرق النظام بمادته 12 إلى في حال وجود عقوبات في أنظمة أخرى واتفاقيات موقعة عليها المملكة.

م12" لا يخل تطبيق هذا النظام بالأحكام الواردة في الأنظمة ذات العلاقة وخاصة ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تكون المملكة طرفًا فيها"

ثالثاً: المسؤولية الجزائية حسب ماورد في نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله 1439 هـ

إن أبرز استخدامات الدرونز في البدايات كان لأغراض عسكرية حربية، وذلك بالنظر لقلة التكلفة وتحديد الأهداف بدقة، وعدم خسارة أرواح بشرية في العمليات الحربية، وبقي استخدامها على مستوى لعالم لذات الغاية من خلال الإرهاب سواء الدولي أو الداخلي، وتصدى نظام مكافحة مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله 1439 هـ، لكل الأفعال التي يمكن أن تقع من خلال الدرونز وتشكل اعتداءا على أمن الدولة، الأمر الذي يستوجب تطبيق نصوص هذا النظام في هذه الاعتداءات، وأبرز النصوص التي يمكن تطبيقها في هذه الأحوال هي:

م39"يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (خمس وعشرين) سنة ولا تقل عن (خمس عشرة) سنة، كل من ...، أو أيًّا من وسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية أو الإلكترونية، أو صَنَعها، أو طوّرها، أو جَمَعها، أو حضّرها، أو جهّزها، أو استوردها، أو حازها، أو أحرزها، أو هرّب أيًّا من الأجزاء أو المواد الأولية أو الأجهزة التي تستخدم في صُنعِها أو تحضيرها أو تجهيزها، أو نَقَلها عن طريق البريد أو إحدى وسائل النقل العام أو الخاص، أو أي وسيلة أخرى؛ بقصد استخدامها في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام"

م43" يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (عشرين) سنة ولا تقل عن (خمس) سنوات، كل من أنشأ أو استخدم موقعاً على الشبكة المعلوماتية أو برنامجاً ...، أو لنشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة أو المتفجرات أو أي أداة لاستخدامها في جريمة إرهابية."

م 51"1–يُعاقب كل من شرع في القيام بارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام بالعقوبة المقررة لذلك الفعل.
2– يعد شريكاً في أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام ويُعاقب بالعقوبة المقررة لها، كلُّ مَنْ:
أ– ساهم عن طريق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام.
ب– أخفى أو أتلف – عمداً – أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال في ارتكاب أيٍّ من الجرائم المنصوص عليها في النظام أو تحصلت منها، أو مستندات كان من شأنها كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها.
ج– مكّن موقوفاً أو سجيناً أو مطلوباً في أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام من الهرب أو سهل له ذلك."

م 52"لاتخل العقوبات التعزيرية الواردة في النظام؛ بأي عقوبة أشد تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة الأخرى."

إن التعاون أمر ضروري بالنظر إلى تدويل الأعمال الإرهابية هذا ما يطلق عليه، وهذا التدويل يظهر في التحضير والإعداد والتنفيذ للجرائم الإرهابية عندما تكون في أكثر من دولة، وعندما يتم القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية في وتم ارتكاب الجرائم في دولة أخرى. 58 "أصبح التعاون القانوني والقضائي الدولي في مكافحة جرائم الإرهاب الدولي وملاحقة مرتكبيه في وقتنا الحاضر بمثابة التزام قانوني تفرضه قواعد القانون الدولي على عاتق جميع الدول بما لا يتناقض مع مبدأ السيادة والقانون الوطني.. إلا أن هذه الإجراءات المتخذة في ملاحقة مرتكبي جرائم الإرهاب الدولي لابد أن تمتثل لالتزامات الدول وفقا لقواعد القانون الدولي بما في ذلك حقوق الإنسان واللاجئين والقانون الدولي الإنساني، إذ ثبت أن العديد من الدول قد قامت بخرق هذه الالتزامات بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي"59.

يمكن الحديث عن إيجاد العقوبات التي تتناسب ويمكن تطبيقها ليتسنى للقضاة تقرير المسؤولية الجزائية على الدرونز ككيان ذكاء اصطناعي، خاصة أن التطور لا يمكن مجاراته بالقوانين، مما يشكل عبئاً على الجهات المعنية بالتواصل الدائم مع أهل التقنية في مجال الدرونز للتنبؤ بما سيكون عليه الدرونز في المستقبل، خاصةً أن الدرونز فرضت نفسها في الجرائم التي ترتكب.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أدى الاستخدام الكبير للدرونز (للطائرات بدون طيار) إلى إشكاليات قانونية مما يتعين على أصحاب القرار اتخاذ اللازم للإحاطة بها، بمقترحات تشريعية أساسية للاستخدامات المختلفة للطائرات بدون طيار، بناء على المستجدات.

لقد شكَّلت خاتمة الدِّراسة حصيلة النتائج التي تمثل الإجابة عن أسئلة الدِّراسة بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، إذ تناولت الدِّراسة تصوراً يطبقه القاضي إذا ما عرض عليه قضايا متعلقة بأفعال ناتجة عن استخدام الدرونز وشكلت جرائم عمداً أو خطأ ، والذي تعتبر فيه الدرونز وسيلة لارتكاب الجرائم كجرائم القتل والجرائم الواقعة

58 أحمد أبو الوفا، مسؤولية مرتكبي الأعمال الإرهابية في إطار التعاون الجنائي الدولي، بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول الإرهاب التحديات القانونية، المنعقد بالقاهرة بتاريخ 8 جويلية 2006، ص 177.

59 د. نسيب نجيب، مركز الكتاب الأكاديمي - 2020 - books.google.com. التعاون القانوني والقضائي الدولي في ملاحقة مرتكبي جرائم الارهاب. أتش تي أم

على ما دون النفس وما إذ يشكل عمدا أو خطأ ،والجرائم الواقعة على الأموال والجرائم المخالفة لأنظمة الطيران المدني ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ،وما هي العقوبة المقررة لهذه الأفعال، وقد خلصت الدراسة أن الأفعال الناتجة عن استخدام الدرونز تقع المسؤولية الجزائية على أطراف متعددة حسب كل قضية و ظروفها ،وعلى القاضي أن يطبق القواعد العامة في التجريم والعقاب ببحث الأركان العامة والمفترضة ،ويطبق القواعد العامة كذلك بتقرير العقوبة المناسبة للفعل، في ظل عدم وجود تشريع خاص .

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة لعدة نتائج وهي:

1- استعمال الدرونز وانتشاره في ازدياد من جانب ومن جانب اخر في تطور وبنفس الوقت لم يواكبه تطور تشريعي يغطي كافة الجوانب.
2- تسعى الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية الى إصدار التصاريح لاستخدام الدرونز إضافة إلى تصنيعها مما يعني توافرها بالأطر القانونية لتسريع عجلة النم في كل المناحي.
3- تعزيز الوعي بأهمية تسجيل وإصدار تصاريح الطائرة المُسيرة بدون طيار (الدرونز)،
4- يعتبر تسجيل الدرونز لدى الهيئة العامة للطيران المدني ضرورياً لتشغيلها في السعودية
5- إن أساس المسؤولية الجنائية للدرونز يتخذ صورتين العمد والخطأ.
6- ظهرت تحديات قانونية تتعلق باستخدام الدرونز في السعودية تتمثل بعدم وجود تقنين خاص.
7- مناط المسؤولية الجزائية في النظام الجزائي السعودي تقوم على حرية الإرادة بتحقق الإدراك والاختيار بالاستناد لأحكام الشريعة الإسلامية الذي يقيم مسؤولية الإنسان عن أفعالة على أساس إتيانه الأفعال بإدراك وإرادة حرة مختارة.
8- يجب أن يكون مستخدمو على علم بالأنظمة واللوائح ويلتزموا بها وبما ورد بمبادئ واخلاقيات تم وضعها من هيئة الطيران المدني وذلك لضمان استخدام الدرونز بشكل قانوني.
9- في ظل عدم وجود نصوص صريحة تتحدث عن مسؤولية الدرونز الجزائية تطبق النصوص الشرعية والنظامية التقليدية على الوقائع المعروضة والتي تشكل اعتداءات وقعت على الأشخاص أو الأموال ....
10- على الأفراد والمؤسسات الاستفادة من التقنيات التي تدخل في كل مجالات الحياة في ظل الأنظمة تحت طائلة المسؤولية إزاء استخدام التقنية.

11- لم تتحقق المسؤولية الجزائية لغاية الان بالشكل القانوني المتعارف عليه لكيان الذكاء الاصطناعي تحديداً الدرونز فالأفعال الناتجة عن استخدام الدرونز مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأطراف من، مصنع أو مستخدم أو مالك أو مبرمج، وحتى وإن تم الاعتراف في المستقبل بجوانب المسؤولية للدرونز إلا أنها لن تكن بمنأى عن الأشخاص السالف ذكرهم، إذ أن الدرونز يستخدم كآلة بيد الانسان لتوجيهه لما يريد من أفعال، وتتجسد فكرة الفاعل المعنوي كفاعل مباشر، كمن يستخدم أداة للجريمة أو يستغل صغير السن أو المجنون أو حسن النية.

12- يجب فرض عقوبات رادعة على الاستخدامات الغير قانونية والتي تشكل اعتداءات مجرمة

13- صدور الاحكام القضائية أدى إلى تحقيق ردعاً عاماً بوجود عقوبات وان لم تكن بنظام خاص بالدرونز وكيانات الذكاء الاصطناعي

14- وجوب الامتثال للمبادئ العامة التي صدرت من هيئة الطيران المدني والأنظمة ذات العلاقة من نظام الطيران المدني ولوائح سلامة الطيران المدني.

15- التنظيم القانوني لاستخدام الدرونز في المملكة العربية السعودية يخضع لجهات تضبط التعامل مع الدرونز كهيئة سدايا وهيئة الطيران المدني.

التوصيات

1- ضرورة وضع تنظيم قانوني لاستخدام الدرونز في المملكة العربية السعودية

2- في ظل تنامي النماذج الجرمية بموازاة التطور التكنولوجي للذكاء الاصطناعي يقع على كاهل المشرعين التعاون مع الخبراء في صناعة التقنية والدرونز، والمشغلين والقانونيين، للإحاطة بالتطورات وما يترتب على ذلك

3- يجب على مستخدمي الطائرات بدون طيار الحصول على ترخيص وفقا لنوع الطائرة بدون طيار وفقا للأنظمة السارية

4- ضرورة تشكيل لجان متخصصة بالتقنية والذكاء الاصطناعي والقانون لإجراء الدراسات المتخصصة لبحث المستجدات ومواكبة القانون للمستجدات حول المسؤولية المترتبة عن الأفعال الناجمة عن استخدامها.

5- التوعية بالنتائج المترتبة على استخدام الدرونز بطريقة مخالفة للشرع والأنظمة واللوائح والتعميم

6- ضرورة وضع إطار تشريعي وتنظيمي للمسؤولية الجزائية تراعي التطورات المتنامية وتؤدي لتحقيق العدالة

7- اقتراح إجراء تعديلات على العقوبات في الأنظمة التعزيرية على الجرائم المستخدم فيها الدرونز لتسهيلها ارتكاب الجرائم واعتباره ظرف مشدد.

8- وضع الضوابط الخاصة المتعلقة بالدرونز ومراعاتها بنظام الإجراءات الجزائية.

9- اتخاذ الإجراءات اللازمة من الجهات المختصة كوزارة التجارة وهيئة الطيران المدني وهيئة سدايا ومؤسسة المواصفات والمقاييس حول التأكد من صلاحية الدرونز وأنظمتها للاستخدام الأمثل لتجنب حدوث أفعال من شأنها أن تكون اعتداءات موجبة للمسؤولية الجزائية.

10- ضرورة إيجاد العقوبات التي تتناسب ويمكن تطبيقها ليتسنى للقضاة تقرير المسؤولية الجزائية على الدرونز ككيان ذكاء اصطناعي من خلال فرق عمل مختصة من قانونيين ومصنعي ومطوري الدرونز.

11- إن الدرونز فرضت نفسها في بعض الجرائم التي ترتكب، قلت أم كثرت، لكنها موجودة، مما يجب التدخل التشريعي بالإعلان عن هذا الكيان بتحمل نتائج أفعاله.

12- في ظل عدم توافر المسؤولية الجزائية بحق المصنع والمستخدم والمالك يجب تعديل القوانين وإقرار عقاب على الدرونز حتى لا يكون هنالك فراغ تشريعي بارتكاب جرائم لا يوجد لها عقاب.

13- مبدئياً ضرورة اتخاذ المحاكم التدابير الاحترازية بحق الدرونز كفاعل أصلي أو كشريك أو كآلة بيد الإنسان تستخدم لارتكاب الجرائم.

14- وجوب تطويع نظرية المسؤولية الجزائية من قبل فقهاء الفكر الجنائي الحديث وتالياً التشريعات المتخصصة وذلك لمسايرة الجرائم التي ترتكب نتيجة استخدام الدرونز .

المراجع

أولا: المراجع العربية

- **المراجع العامة**
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط: دار الدعوة، بدون سنة نشر.
- محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، ط6، دار النهضة العربية، القاهرة 1989،
- عبد القادر عوده، التشريع الجنائي الاسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الحديث، القاهره،2009
- زكي محمد شناق، النظام الجنائي السعودي، القسم العام، الشقري ،1433.
- علي عبد القادر القهوجي، شرح قانو ن العقوبات، القسم العام، منشو ارت دار الحلبي، الطبعة الأولى، بيروت، 2008،.
- د. محمود نجيب حسن، قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، ط،2016.
- د/ محمود نجيب حسني، قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية طبعة ،2018.

د. طارق المجذوب، الطائرات بلا طيار كوسيلة حرب، مقالة منشورة في مجلة الدفاع اللبناني، العدد 82، تشرين الأول 2012.

– عبد القادر عوده، التشريع الجنائي الاسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الحديث، القاهره،2009.

– د. ليندا محمد نيص وأشجان خالص الزهيري، مبادئ علم الإجرام والعقاب، ، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان ،2017.

– د. عوض محمد عوض، قانو ن العقوبات القسم العام، ط: دار المطبوعات الجامعية، بدون سنه نشر.

– د/ علي عبد القادر القهوجي، د/ فتوح عبد الله الشاذلي، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، طبعة 2008.

المراجع المتخصصة

– د. نسيب نجيب، مركز الكتاب الأكاديمي – 2020 – books.google.com. التعاون القانوني والقضائي الدولي في ملاحقة مرتكبي جرائم الارهاب. أتش تي أم

– د. مخلد الطراونة، الطائرات المسيرة أو دون طيار، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2022،

– د. ليزا نوكس، قصة تكنولوجيا الروبوتات، ط1 الدار العربية للعلوم، بيروت، 2012،

– د. رؤوف وصفي، الروبوتات في عالم الغد، ط1 دار المعارف، القاهرة،2008.

– د. فاروق سيد حسين، الإنسان الآلي روبوت والذكاء الاصطناعي، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1990

مقالات وأبحاث

– أحمد إبراهيم محمد، المسئولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي في التشريع الإماراتي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2020،

– أحمد أبو الوفا، مسؤولية مرتكبي الأعمال الإرهابية في إطار التعاون الجنائي الدولي، بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول الإرهاب التحديات القانونية، المنعقد بالقاهرة بتاريخ 8 جويلية 2006.

– د. حسن عبد الحكيم، المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكب بواسطة الجسمال دراسة مقارنة بين القانون الجنائي والفقه الاسلامي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون بطنطا، 2019.

– محمد العوضي، مسئولية المنتج عن منتوجات الصناعية، مجلة القانون المدني، العدد 1، المركز المغربي للدراسات والاستشارات القانونية وحل المنازعات، 2014 .

- محمد شلال العاني، المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري دراسة مقارنة، مجلة القانون المغربي، العدد 35، دار السلام للطباعة والنشر، 2017.
- د. طاهر شوقي مؤمن النظام القانوني للطائرات بدون طيار الدرونز، بحث منشور بمجلة كلية الحقوق – جامعة عين شمس، 2017.
- هبه جمال الدين العزب – مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 2022 – journals.ekb. e. العلوم السياسية ما بين تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي ومراجعة أركان ووظائف مفهوم الدولة وبنية النظام العالمي. ekb.eg
- وان، تشونغ، معهد كيونغ هي لأبحاث القانون كلية كيونغ هي للحقوق، دراسة حول سلامة رحلات الطائرات بدون طيار وحماية الخصوصية،،30 يونيو 2022–مجلة كيونغ هي للقانون–المجلد 57، ISS: 2 ، ص 147–175
- ياسر محمد اللمعي، المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ما بين الواقع والمأمول، مجلة البحوث القانونية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، مايو 2021.

يحيى إبراهيم الدهشان، المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون، كلية الحقوق، جامعة الإمارات، العدد 82، إبريل 2020، ص 120.

Michel Asencio, op. cit., p. 7 et p. 9 & Dominique David, Jean Panhaleux, op. cit.

– Arthur, P., Cracknell. (2017). UAVs: regulations and law enforcement. International Journal of Remote Sensing, 38(8):3054–3067. Doi: 10.1080/01431161.2017.1302115

ثانياً: المراجع الأجنبية

– Arthur, P., Cracknell. (2017). UAVs: regulations and law enforceement. International Journal of Remote Sensing, 38(8):3054–3067. doi: 10.1080/01431161.2017.1302115

– Sébastien Millet, les drones, nouvelle opportunité ou nouveau risqué pour la sécurité?, sur le site, www.preventica.com/actu & Michel Asencio, l' utilisation civile des drones – problèmes techniques, operationnels et juridiques, 28 Mars 2008, sur le site, www.frstrategie.org/publications

Rachel Alberstadt , Drones underInternational Law, Leiden University

Open Journal of Political Science, 2014, 4, 221-232 Vol. 04, Iss: 4, pp 221-232 Rights and Obligations are used in a general fashion in order to accommodate the scope of this paper. For a more nuanced understanding of rights and obligations, as well as a starting point to consider more accurate descriptions of legal categories that might better fit AI agents, See Wesley N. Hohfeld, Some Fundamental Legal Conceptions as Applied in Judicial Reasoning, 23 Yale L.J. 16 16-59

ثالثاً: المواقع الالكترونية

- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي https://sdaia.gov.sa/ar/default.aspx

- الهيئة العامة للطيران المدني https://www.icao.int/about-icao/Pages/AR/default.aspx

-الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز - GACA - https://gaca.gov.sa/

- https://www.icao.int/about-icao/Pages/AR/default.aspx

-الموقع الالكتروني،nextech ، لبيع الدرونز، https://nextech.online/

-علي الذهب، الطائرات دون طيار: التقنية والأثر العسكري والاستراتيجي، تقرير 30مايو/ آيار 2019، ص8.

-مقالة منشورة على الموقع الالكتروني لشبكة BBC ، مشروع **لتوصيل الطلبات عبر طائرات دون طيار في السعودية**، 9 مايو/ أيار 2018/ https://www.bbc.com/arabic/tv-and-radio-44042820

- مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، شرطة دبي تبدأ باستخدام طيارات بدون طيار لمراقبة حركة المرور حول الإمارة،January 3,2019 https://www.yallamotor.com/ar/news/

- مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، سكاي نيوز،13-7-2023. https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1629151

- مقالة منشورة على الموقع الالكتروني لوزارة الزراعة السعودية، رفع كفاء القطاع الزراعي باستخدام طائرات الدرونز المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، تاريخ 1-12-1441

- https://www.mewa.gov.sa/ar/MediaCenter/News/pages/News862020.aspx

- European Aviation Safety Agency, Air Worthiness Certifi cation of Unmanned Aircraft (MAS), 20091

- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي: المعروفة اختصاراً باسم سدايا (SDAIA)، هي هيئة حكومية سعودية أنشأت بأمر ملكي في 30 أغسطس 2019، وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، ويرأس مجلس إدارتها رئيس مجلس الوزراء، ويلحق بها «المركز الوطني للذكاء الاصطناعي»، و«مكتب إدارة البيانات الوطنية» اللذين أنشئا معها، ويرتبطان بها تنظيميًا، إضافةً إلى مركز المعلومات الوطني. .https://sdaia.gov.sa/ar/default.aspx
- مبادئ الذكاء الاصطناعي الحكومي السعودي، وثيقة صادرة من سدايا 2024، .https://sdaia.gov.sa/ar/default.aspx
وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي– https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Documents/ai-principles.pdf
https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Documents/ai-principles.pdf
- GACA https://gaca.gov.sa /https://gaca.gov.sa/web/ar-sa/page/laws-regulation
- دليل التقديم على خدمات الهيئة تصاريح الطائرات بدون طيار الهيئة العامة للطيران المدني. PowerPoint Presentation (gaca.gov.sa)

رابعاً: الأنظمة واللوائح

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

نظام الطيران المدني

مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي 2023

مبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدي للجهات الحكومية 2024

دليل المسيرات.pdf

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار السابع – العدد خمسة وستون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2024م
www.ajsp.net

"Criminal Liability Resulting from the Use of Drones in the Saudi System"

Researcher:

Dr. Amal Khalaf Safhan Al- Habashneh

Abstract

This study aims to explore the criminal responsibility associated with the use of drones in the Saudi system. The research focuses on the following aspects:

- The concept of criminal responsibility and its application to drone-related activities.
- The types of intentional and unintentional actions that may result from the use of drones and constitute an assault on individuals, property, or society as a whole.
- The extent to which criminal responsibility is established in the Saudi legal system for drone-related offenses.
- The applicability of general rules of criminal liability to drone-related actions, with a focus on the specificities of the Saudi penal system.

The study relies on the descriptive analytical foundational approach through analyzing and grounding the responsibility resulting from the use of drones. The study is divided into two sections. The first section discusses the nature of drones in the Saudi system and is divided into two subsections. The first subsection discusses the definition, characteristics, and importance of drones, while the second subsection addresses the legal rules governing the use of drones in the Kingdom of Saudi Arabia. The second section discusses the legal basis for criminal responsibility resulting from the use of drones in the Saudi system in two subsections. The first subsection discusses the criminal patterns that occur from drones, while the second subsection discusses the party responsible for the actions resulting from the use of drones and the penalties stipulated in the Saudi system. The study concludes by presenting the most

important results and recommendations that resulted from the study, including the enactment of a special law to combat these crimes and stabilize legal positions, or making some legal amendments to the relevant laws.

Keywords: Drones, UAVs, Unmanned Aerial Vehicles, Artificial Intelligence, Criminal Responsibility, Saudi system.